جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

المحور الثالث: النقد الباطني

المحاضرة الثالثة

(النقد لدى المؤرخين المسلمين)

مقياس منهجية وتقنية البحث التاريخي (02)

المستوى: ثانية ليسانس

السداسي الرابع

المحاضرة الثالثة: النقد لدى المؤرخين المسلمين:

إن منهج المحدثين في التعامل مع رواية الأحاديث النبوية أفضل ما قدمه المسلمون في مجال منهج النقد والبحث، وهناك من غير المسلمين من طالب بتطبيقه لدقته وتسلسل خطواته، إن ما سماه الأوروبيون بالنقد التاريخي هو نفسه منهج أهل الحديث المعروف بالجرح والتعديل لكنهم فقط قدموه بتفصيل واسع من حيث وضع تساؤلات كثيرة لكل خطوة، لكن الفرق بين منهج المحدثين وبين النقد التاريخي أن الأول تعامل مع أقوال الرسول صل الله عليه وسلم ولم يتهاون أصحابه في كل صغيرة وكبيرة ورفضوا كل مشكوك فيه، أما بالنسبة للنقد التاريخي إستخدم القواعد والأساليب نفسها لكنه لا يرفض الروايات المشكوك فيها وإنما يستخدمها ويوضح ضعفها، إلا إذا وجد نصا سقيما بشكل مطلق (المخلافي، 2014، ص ص 31-32).

مارس المسلمون النقد الظاهري من خلال انتهاجهم معايير الجرح بما تتضمنه من معايير العدالة والضبط، أما ما عبر عنه بالنقد الباطني لدى الأوروبيين فلقد سبق أهل الحديث بجملة طرق منها ما يسمى بالجرح والتعديل أي الرفض والقبول، فتم التمييز بين الحديث الصحيح والموضوع، وابتكروا أسلوب دراسة شخصيات الرواة من حيث سلامة البصر، السمع، العقل والأخلاق والمعاملات وميولهم وتوجههم المذهبي والفكري، فاستطاعوا تجريح بعض الرواة أي رفضهم للشك في أمانتهم العلمية وتعديل بعضهم الآخر أي قبول رواياتهم بعد التأكد من سلامة الأخلاق والحواس، تلقف الأوروبيون هذا المنهج وسموه بالنقد السلبي أو نقد المؤلف (المخلافي، 2014، ص ص 33- 34).

1- نقد التاريخ لدى ابن خلدون:

ذكر ابن خلدون أن التاريخ له باطن وظاهره لا يزيد عن أخبار الأيام والدول، وباطنه تحقيق وتعليل، أصاب ابن خلدون في تقييم سائر كتب التاريخ إذ اقتصر أصحابها على ظاهر التاريخ، لكن هناك جهود تستثنى من هذا التقييم مثل تجارب الأمم لمسكويه، كما انتقد سائر المؤرخين لذكرهم الكثير من الخرافات والأباطيل التي ابتدعها المتطفلون مثل ما نقله المسعودي حول جيوش بني اسرائيل (عبد الحميد، 2008، ص ص 249- 250).

1-1- القوانين التي وضعها ابن خلدون في نقد التاريخ:

وضع ابن خلدون جملة من القوانين لنقد التاريخ جعلها شرطا في قبول الأخبار وهناك من سبقه فيها غيره لكنه استكمل صياغتها وأكد على تطبيقها:

1. تحكيم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في المجتمع في الإخبار، فلا يذهب المؤرخ إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن هذا الخبر ممكن أو ممتنع.
2. قياس الأخبار بأشباهها.
3. المعرفة بأسباب ودواعي الكذب في التاريخ.
4. المعرفة بالجرح والتعديل.
5. المعرفة بالمقاصد.

يرى ابن خلدون أن المؤرخ لابد أن يعرف قوانين ومقاليد السياسة والحكم وأحوال المجتمع واختلاف الأمم والأطر الجغرافية، المعرفة بأخلاق الناس، عوائدهم، أعرافهم، نحلهم، مذاهبهم فكل هذه الأمور تمكنه من نقد التاريخ (عبد الحميد، 2008، ص 253).

2- نقد التاريخ عند ابن الأثير:

كان ابن الأثير ناقدا للتاريخ وليس ناقلا له نذكر جهوده في:

1. تصنيفه مصادر التاريخ حيث جاء هذا المصنف شاملا، وقد وصف هذه المصادر بأنها متباينة في تحصيل الغرض بين مطول وآخر مختزل، أهمل الكثير من الأحداث واستغرق بعضهم في ذكر أخبار قليلة الأهمية لو اعرضوا عنها كان أفضل، وأن المتأخرين من المؤرخين قد اكتفوا بإضافة ما تجدد من أحداث، كما أن المؤرخ الشرقي اخل بذكر اخبار المغرب، والعكس صحيح بالنسبة للمؤرخ المغربي وجراء ذلك أصبح اللزوم الرجوع إلى مصنفات عديدة للحصول على ما نبحث.

2. اقتصر كتابه على مصادر التاريخ الموثقة.

3. نقده المنهج الحولي في التاريخ الذي يجزء الحوادث الكبرى حسب السنين فتأتي قطعا متناثرة لا يستفاد منها، لذلك لجأ إلى جمعها في موضع واحد مع المحافظة على ذكر الأيام والشهور والسنين وتعاقب الحوادث لتكون متصلة.

4. نقده كتابه نقدا موضوعيا من ناحية زاويتين الأولى عدم الإحاطة بجميع حوادث التاريخ، والثانية إقراره بالتقصير واحتمال وقوعه في الخطأ (عبد الحميد، 2008، ص 221).